

هل تنقذ ألمانيا الاتحاد الأوروبي؟

د.كريستيان كوخ

مدير مركز الخليج للأبحاث - جنيف

تواجه عملية التكامل الأوروبي تهديداً لم تشهد له مثيلاً منذ معاهدات روما الأصلية التي أسست لقيام الاتحاد الأوروبي، أي منذ قرابة 60 عاماً تقريباً.

لقد كان التصويت الذي أجرته المملكة المتحدة في يونيو 2016 لبدء المفاوضات بشأن خروجها من الاتحاد الأوروبي هو المرة الأولى التي تقرر فيها دولة عضو رسمياً هذه الخطوة. ومع خروج المملكة المتحدة، سيفقد الاتحاد الأوروبي أحد أعضائه الأكثر أهمية، سواء من حيث حجم السكان أو الثقل الاقتصادي، والأهم من ذلك كونها تمثل قوة في السياسة الخارجية والأمنية نظراً لمقعد المملكة المتحدة في مجلس الأمن في الأمم المتحدة.

السؤال الأهم الذي يؤرق بروكسل في الوقت الراهن هو هل سيكون تصويت المملكة المتحدة على الخروج من الاتحاد سيكون الأول والأخير؟ أو إذا كانت دول أعضاء أخرى في الاتحاد ستسلك مساراً مماثلاً؟ وهناك مؤشرات بالفعل على أن حزب "الجبهة الوطنية" بقيادة ماري لوبان في فرنسا أو حزب "الحرية" بقيادة جيرت ويلدر في هولندا قد يطمحا في عقد استفتاءات على "الخروج" في حالة نجاح حزبيهما في الانتخابات المزمعة في عام 2017.

علاوة على ذلك، هناك مخاوف من التغيرات الممكنة في إيطاليا، والتي قد تقود إلى تشكيل حكومة شعبوية يمكن أن تبدأ أيضاً تحركات تُفضي إلى انسحاب إيطاليا من الاتحاد الأوروبي، وهو ما يضع مستقبل أوروبا في دائرة الشك.

أولاً: موقف برلين

ألمانيا الآن تشعر بأنها أخذت على حين غرة، وتجد نفسها فجأة توصف بأنها آخر معقل للديمقراطية الليبرالية في العالم الغربي، والأمل الوحيد المتبقي لوقف تفكك التكامل الأوروبي. وهذا دور غير عادي لألمانيا نظراً لترددها في القيادة بمفردها أو الأخذ بزمام المبادرة من دون وجود جيران أقوياء بما يكفي للوقوف إلى جانبها ودعمها.

ونظراً لتاريخها، تظل ألمانيا من دون شك أقوى مؤيد لاستمرار التكامل الأوروبي، ذلك أن لدى ألمانيا قناعة راسخة بحقيقة أنه لم يمكن لأوروبا أن تحل المشكلات التي تواجهها حالياً إلا من خلال الاتحاد والعمل المشترك، وأن أي وضع آخر سيكون كارثة، إذ أنه يمكن أن تجر القارة الأوروبية إلى فترة من الصراعات، وهو الأمر الذي كان يراه المحللون حتى وقت قريب مستحيلاً.

ثانياً: الداخل الأوروبي

تخشى ألمانيا من فكرة أن القوى التي تنظم حالياً حملات شعبوية في أوروبا، أو الناخبين الذين يدعمون هذه الحملات، لا يدركون العواقب التي يمكن أن يقود إليها تفكك الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، تظل الحقيقة هي أن هناك استياء شديداً في جميع الدول الأوروبية بسبب السياسات المحلية، وأن هذا الاستياء أيضاً يغذي الحركة التي تقوّض المشروع الأوروبي.

هناك قطاع متنام من السكان الأوروبيين أصبح يؤمن بأن السياسات الحالية غير ناجحة، وأن النظام السياسي القائم لا يمكن أن يوفر الحلول اللازمة للتحديات الداخلية المتصاعدة، ومنها اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وحالة العزوف المتزايد بين الأوروبيين عن الانخراط في العملية السياسية، ونوع من الشعور بالغربة الناجم عن العولمة وما ينتج عنها من فقدان فرص العمل المحلية والضغوط المتزايدة للهجرة من الخارج صوب أوروبا.

وعلى الرغم من أن هذه التحديات ليست بالضرورة قضايا جديدة تظهر على الجبهة السياسية في السنوات الأخيرة، بل تحديات قائمة، فإن النظام السياسي الحالي عاجز عن تقديم حلول مرضية. والنتيجة، نظراً لوجود قدر من



الاستياء على الصعيد المحلي، هي النأي عن فكرة الاتحاد الأوروبي. وهكذا، يمكن القول إن ما يُعرف اختصاراً باسم "بريكست" لم يكن تصويتاً ضد حكومة ديفيد كاميرون بقدر ما كان تصويتاً للخروج من الاتحاد الأوروبي. والحملات الأخرى الجارية في أوروبا تواجه الحقائق نفسها.

ثالثاً: الداخل الألماني

على صعيد الجبهة الداخلية، ألمانيا ليست استثناء أيضاً، فبينما حظيت أنجيلا ميركل بإشادة أولية على القرار الذي اتخذته برفض إغلاق الحدود مع بدء تدفق اللاجئين من الشرق الأوسط إلى أوروبا في عام 2014، فإنها وجدت نفسها منذ ذلك الوقت تحت ضغوط متصاعدة من المعارضين لسياستها المحلية، ومن بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وعلى الصعيد الداخلي في ألمانيا، تثار أسئلة متزايدة حول مدى قدرة الدولة الألمانية على التعامل مع مثل هذا التدفق الهائل للأشخاص في ظل المخاوف التي تنتاب الكثيرين من تنامي تأثير الإسلام، وزيادة الخسائر في سوق العمل المحلية مع ازدياد المنافسة مع الأجانب، ومن فقدان الهوية الألمانية.

كل هذا ساهم في صعود ما يعرف في ألمانيا باسم البديل لألمانيا، الحزب الذي يمثل قوة سياسية جديدة في طيف اليمين السياسي. وقد أسس هذا الحزب حملته، إلى حد كبير، على أجندة معادية للمهاجرين ومناهضة الأجانب، مما جعل الحزب يحظى الآن بتمثيل في العديد من المجالس التشريعية التابعة للمقاطعات الألمانية. وتشير استطلاعات الرأي إلى أن حزب البديل لألمانيا قد يحصل على قرابة ما بين 13% و 15% من أصوات الناخبين في الانتخابات الوطنية المقرر إجراؤها في سبتمبر 2017. وفي حين أن هذه النسبة لا تكفي للمشاركة في تشكيل أي حكومة ائتلافية، إلا أن الحزب أضحى الآن قوة لا يُستهان بها، داخل الساحة السياسية المحلية في ألمانيا.

بالقدر ذاته أيضاً، يستفيد حزب البديل لألمانيا من خيبة الأمل من السياسة، كما يستفيد من أي مشاعر معادية للإسلام في أوساط السكان بصفة عامة.

من جانب آخر لم يلق إعلان أنجيلا ميركل الترشح لولاية رابعة في انتخابات عام 2017 استحساناً على نطاق واسع. ففي حين أنها لاتزال تحظى بشعبية كبيرة، إلا أن الكثيرين داخل ألمانيا، حتى داخل حزبها "الحزب الديمقراطي المسيحي"، يدركون الحاجة إلى تغيير حقيقي في السياسة الألمانية ولذلك بدأوا يتساءلون: هل لايزال لدى أنجيلا ميركل القدرة على التحمل؟ وهل تمتلك الأفكار التي يمكن أن تعيد تنشيط حالة الركود السائدة حاليا؟

في هذه المرحلة، من غير المحتمل أن يكتسب حزب البديل لألمانيا زخماً كافياً، بحيث يصل إلى مقاليد السلطة في البلاد. بيد أن الاتجاه المتوقع هو أنه في ظل وجود حكومة ائتلافية أخرى كبيرة في ألمانيا (ائتلاف من الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي، الحزب الرئيسي الآخر في ألمانيا)، وهو الأمر الذي ترجحه بقوة استطلاعات الرأي الحالية، سوف تضعف مصداقية العملية السياسية، وبالتالي تزداد قوة حزب البديل لألمانيا. ومرة أخرى، ألمانيا هنا ليست استثناء من بقية أوروبا.

الخاتمة

هناك شكوك مشروعة خارج ألمانيا حول مدى قدرتها بمفردها على إعادة مشروع التكامل الأوروبي إلى مساره. فمن جانب، ارتبط نجاح الفكرة الأوروبية دوما بالقاطرة الألمانية - الفرنسية ومحركها القوي الذي يسحب بقية أوروبا نحو السير معهما على درب التكامل. وفي الوقت الحاضر، تقف ألمانيا وحدها تقريباً في أوروبا في ظل أن فرنسا غارقة حتى أذنيها في قضاياها السياسية الداخلية، وفي ظل أن حكومة هولاند من الضعف بمكان بحيث لا تستطيع الوقوف إلى جانب جارتها الألمانية. ومع خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، يخسر الاتحاد العضو المهم الآخر الذي كان بإمكانه التدخل لملء الفراغ الفرنسي.

وقد أصبح واضحاً أن ألمانيا غير قادرة على التصدي للاتجاه السائد في أوروبا بمفردها، وذلك في ظل تنامي رفض أعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرين لمسارات العمل الألمانية المقترحة، خاصةً مسار التقشف الاقتصادي الصارم الذي تتبناه لمعالجة المشكلات داخل منطقة اليورو. وهنا يوجد اختلاف أساسي حول دور الإنفاق الحكومي عندما يتعلق الأمر بتخفيف وحل أزمة الديون التي تعانيها العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وفي أزمة اللاجئين أيضاً، لم تستطع ألمانيا إقناع أعضاء الاتحاد الأوروبي، بسبب المقاومة التي أبدتها بعض دول شرق أوروبا بشكل خاص مثل هنغاريا، بتقاسم أعباء تدفق اللاجئين، وإبقاء حدودها مفتوحة بدلاً من إقامة أسوار جديدة. لقد أظهرت هذه الحالات أوجه قصور واضحة فيما يتعلق بإمكانية اضطلاع ألمانيا بدور قيادي في أوروبا.

كل ما سبق يرسم صورة متشائمة فيما يتعلق بمستقبل أوروبا. ومع زيادة انهماك كل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بقضاياها ومشكلاتها الداخلية، يفقد مشروع التكامل الأوروبي الزخم والقوة الدافعة. وعلى الرغم من إدراكها العواقب المدمرة التي يمكن أن تنجم عن هذا الانحدار المستمر على السلام والأمن في أوروبا، فإن ألمانيا بمفردها وبقدراتها لا تستطيع عكس الاتجاه بشكل كامل، حتى وإن ظلّت ملتزمة بالقيام بذلك.